ردود زكريا الأنصاري في شرحه لشافية ابن الحاجب

د. عبد الرضا جواد حيال
قسم اللغة العربية –كلية الآداب – صبراتة
جامعة السابع من أبريل

مقدمة:

اتجه كثير من العلماء في القرون الأخيرة إلى وضع المختصرات النحوية والصرفية، لتضم الحدود والقواعد والمسائل الجوهرية دون أن يوسعوا فيها ليستطيع طلبة العلم الاستعانة بها على فهم النحو والصرف ودراستهما، ومن هذه المختصرات الشافية في الصرف لأبن الحاجب (ت646هـ).

وقد ضمنت هذه المختصرات خلاصة مركزة من المصادر نحوية، وصرفية، مع الإشارة إلى مابين أصحاب تلك المصادر من خلافات في الأصول، والفروع والمصطلحات، وكانوا يسمون هذه المختصرات متونا.

ولم يقتصر هذا النمط على المتون المنظومة والمنثورة، بل تعدى إلى شرح هذه المتون بنوعيها، لتوضيح ما غمض من المتون، وتفصيل ما أجمل

منها، وهو يتراوح بين الطول والقصر والسهولة والعسر، وفيه الوجيز والبسيط كشرح رضي الدين الاسترابادي (ت0688) علي شافية ابن الحاجب، وشرحه على الكافية لابن الحاجب أيضاً ومن شراح الشافية الذي هو موضوع بحثنا (زكريا الأنصاري) في شرحه السمي (المناهج الكافية في شرح الشافية) متضمنا هذا البحث ثلاثة عناوين رئيسة: الأول سيرة ابن الحاجب موجزة، والثاني: سيرة ابن زكريا الأنصاري موجزة أيضا والثالث: ردود زكريا الأنصاري.

أوّلاً- ابن الحاجب:

اسمه ومولده

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمر جمال الدين ابن الحاجب، فقيه، مالكي من كبار العلماء العربية، كرديّ الأصل[1].

مؤلفاته:

من أبرز مؤلفات ابن الحاجب هي:

1) الكافية في النحو.
2) الشافية في الصرف.
3) الأمالي النحوية.
4) الوافية نظم الكافية
5) جامع الأمهات في الفقه المالكي[2].

وفاتـــــه:

توفي ابن الحاجب سنة ست وأربعين وستمئة (646 هـ)[3].

ثانياً- سيرة زكريا الأنصاري موجزة:

اسمه ولقبه:

زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الزين الأنصاري السنبكى، القاهري، الأزهري[4].

مصنفاته:

ترك زكريا الأنصاري مصنفات كثيرة منها:

1) شرح مختصر المزني في فروع الفقه الشافعي
2) شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي
3) حاشية علي شرح ابن الناظم سماها: الدرر السنية[5].
4) حاشية علي تفسير البيضاوي
5) شرح صحيح مسلم[6].

وفاتـــه:

اتفقت المصادر على أن وفاة زكريا الأنصاري سنة ست وعشرين وتسعمئة **(926هـ)**[7].

ثالثاً– ردود زكريا الأنصاري"

الردّ لغة: صرف الشيء وَرَجْعُهُ، وهو مصدر رَدَدْتُ الشّيء وردَّهُ يَرُدُّهُ ردّاً، وَمَرَدّاً وتردداً[8].

فالرّدُّ إذن يقوم على رفض ما لا يوافق علية القارئ أو الشّارح أو الدّارس بالحُجّة والدّليل.

أخذ زكريا الأنصاري في ردّه ألواناً عبر عنها بعبارات وألفاظ شغلت الحّيز الكبير من الشّرح ورد وده لم تكن مقتصرةً على المسائل الصّرفية التي رد فيها على العلماء الذين سبقوه كا المّبرد والمازني والزمخشري بل تعدّتها إلي تناول قصور عبارة ابن الحاجب وركنها، ومن عبارات الرّدّ **(ليس على إطلاقة)** و**(فية نظر)** و**(لوقال كذا لكان أولى)** وغيرها، وفيما يأتي عرض مبسوط لأهم الرّد ود.

المصدر الميمي:

هو (اسم مبدوء بميم زائدة مفتوحة لغير المفاعلة للدلالة على مجرد الحدث)[9].

أما صياغته فهو يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن مَفْعَل " يفتح الميم والعين والسكون الفاء نحو مَكْتَب، ومَدْخَل، ويستثنى من ذلك ما كان مثالا واوياً صحيح الآخر محذوف الفاء في المضارع فيكون على زنة "مَفْعِل" بفتح الميم وكسر العين نحو "مَوْعِد" و"مَوْقِف"[(10)].

أوضح ابن الحاجب في شافيته كيفية صياغة المصدر الميمي بقوله: (ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضا على مَفْعَل قياساً مطّردا كمَقْتَل ومَضْرَب وأما مَكْرَم ومَعْوُن ولا غير هما فنادران)[(11)].

يُفهم من هذا النص أن ابن الحاجب يُجَوّز مجيء المصدر من الثلاثي المجرد مما كان مثالاً واوياً صحيح اللام حذفت فاؤه في المضارع على "مَفْعَل" أولاً ولم يأتِ على "مَفْعُل" إلا كلمتان هما "مَكْرُم" و"مَعْوُن" وقد وضعها ابن الحاجب بالندرة، مما دفع زكريا الأنصاري إلي الاعتراض عليه في موضعين أ ولهما في قوله (قياسا مطردا) إذ قال: (وكان عليه أنْ يستثني منه المثال الواوي حذف فاؤه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة لأن المصدر الميمي منه على "مفعِل" يكسر العين كالموعِد وذلك لأنَّ الواو بين الفتحة والكسرة أحذفّ منه بين الفتحة والفتحة[(12)].

وزكريا الأنصاري مسبوق بهذا الردّ، فقد سبقه الرضي[(10)] والجاريردى[(11)] **(ت746هـ)** أما ردُّ الرّضي فمتمثل بقوله **(قوله**–ابن الحاجب– "قياس مطرداً" ليس على إطلاقه)[(12)] ثم يعلل هذا الاعتراض بقوله (لانَّ المثال الواوي منه بكسر العين كالمَوْعِد والمَوْجِل مصدراً كان أو زماناً على ما ذكره سيبويه)[(13)].

وإذا انتقلنا من الرضي إلى الجاريردى وجدناه يعترض على قول ابن الحاجب بقوله: (أطلق المصنف الكلام لكن في الصحاح[(14)] ما كان فاؤه حرف علة سقطت في مستقبله كـ"يضع" فا لمصدر منه بالكسر كالموضع وإن ثبتت

الفاء في مستقبله كـ"يَوْجَل" أو كان لامه أيضاً حرف علة، وان سقط فاؤه في المستقبل كـ"يقي" فالمصدر منه مفتوح العين أيضا كالموجَل والموقى[15]، ومن الموازنة بين النصوص الثلاثة نلحظ أنَّ الرضى ترك أثراً واضحاً في شرح الجاريردى وزكريا الأنصاري إلاّ أنَّ ثمة فروقاً في معالجة المسألة، فزكريا الأنصاري لم يتقيَّدْ بعبارة الرضي والجار بردي.

وعندي أنَّ ما ذهب إليه الشّراح صحيح ؛ لأن المصدر يكون على "مَفْعَل" بفتح العين إلاّ المثال الواوي فإنّه يكون بالكسر فيقال مَوْرِد، ومَوْعِد.

أمّا ردُّ زكريا الأنصاري الثاني فتمثل بقول ابن الحاجب (وأمّا مَكْرُم وَمَعْونُ ولاغيرهما فنادران) قائلاً: (واعلم أنّه قد جاء مَهْلُك ومَيْسُر ومَأْلُك يضم العين للمصدر، ففي قوله ولا غيرهما نظر)[16].

وأرى أنّ ما ذهب إليه زكريا الأنصاري غير صحيح؛ لأ نّ ابن الحاجب يعني بقوله "ولا غيراهما" أنّه ثابت في الفصيح، بدليل ما قاله الجار بردي "لم يجئ على الأفصح مصدر غيرهما على مَفْعُل.... وإنّما قيد نا بقولنا على الأفصح لأنَّه جاء مَهْلُك ومَيْسُر[17].

أبنية الماضي الثلاثي المزيد.

قال ابن الحاجب (وللمزيد فيه خمسة وعشرون مُلحق بدَ حْرَجَ، نحو شَمْلَلَ وحَوْقَل، وبَيْطر، وجَهْور، وقَلْنس، ومُلحق بتد حْرَجَ نحو تَجَلْبَبَ، وتَجَوْرَب وتَشيْطن وتَرَهْوك، وتمسكن، وتفافَل، وتكلّم ...)[19].

لقد حكم الزمخشرى وتقبّل ابن الحاجب حمكه بأنَّ الزيادة في تغافل، وتكلّم للإلحاق إذ قال في مفصّله (وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وموازن له على غير سبيل الإلحاق وغير موازن له. فالأول على ثلاثة أوجه ملحق بد حرج نحو شَمْلَلَ وحَوْقَل.. ومُلحق بتد حرج نحو تَجَلْبَبَ وتَجورَب وتَمْسكن وتغافَل وتكلّم...)[20].

فزكريا رأي أن ما ذكره ابن الحاجب في عدّ تغافل وتكلّم للإلحاق ليس كذلك وإنّما زيادتها وهي التاء والإلف نحو تغافل والتاء والتضعيف في نحو تكلّم لتحقيق معنى المطاوعة(21).

وعندي أنَّ ما ذهب إليه زكريا الأنصاري صواب لأنَّ زياد تهما ليست للإلحاق، وإنّما جاءت لإفادة معانٍ عدّة منها المطاوعة نحو كسَّرته فتكسَّر، والتكلّف نحو تشجَّع، والاتّخاذ نحو توسّد، والتجنب نحو تأثّم أي جانب الإثم، والطلب نحو تعجّل أي طلب العجلة أمّا تفاعل فأشهر معانيه المشاركة نحو تضاربنا وتقاتلنا، والتكلّف نحو تعارجت وتخازرت والتدرج نحو تتابع الجريان(22).

الابتداء بالساكن:

القاعدة العامة في العربية أنّه لا يُبتدَأ إلا بمتحرك ولا يُوقَف إلا على ساكن فالحرف من حيث الحركة والسكون على قسمين: ساكن ومتحرك، أما الساكن فهو الذي يتحمّل الحركات الثلاث(23). نحو الكاف من بَكْر والميم من عَمرْو، إذ يمكن أن نحملهما الفتحة، فنقول بَكَر وَعَمَرو، والضمة فنقول بَكُر وعَمُرو، فلما حمّلناهما الحركات الثلاث علمنا أنّ كان قبل ذلك ساكناً، أمّا المتحرك فهو الذي يتحمل حركتين لا ثالث لهما كالميم من عُمَر، إذ يمكن أن نحمله الضمة فنقول عُمُر والكسرة عُمِر، أمّا الفتحة فلا يتحمّلها لأنّه كان محّركاً بها حين جرّبنا إدخال الحركات علية (والحرف الواحد لا يتحمل حركتين لا متفقتين ولا مختلفتين)(24) أما أحرف العلّة إذا كُنَّ مدّات فإنّهن لا يكُن إلا سواكن والعكس صحيح.

فإذا علمنا أنّ الحرف يكون ساكناً ومتحركا فأين موضع الحركة من الحرف هذا هو منشأ الجدل الذي أورده ابن جني في كتابية سر الصناعة والخصائص(25) بشأن موضع الحركة أهي قبل الحرف، أم بعده أم معه؟، وعلى

الرّغم من أنّ ابن جني قد انتهى إلي أنّ الحرة بعد الحـرف علينـا أنْ نـذكر مذاهب العلماء بشأن موضع الحركة من الحرف على الوجه الآتي:

1- **قيل الحركة قبل الحرف**، وهذا محال لأمرين:

أ- لو كانت الحركة قبل الحرف لما وُجد الإعلال بالقلب نحو مِيْـزان ومِيْعـاد (فقلب الواو ياْ يدل على أن الكسرة لم تحدث قبل الميم)[25]، إذ لو كانـت الحركة قبل الحرف لكان يجب أن يقال مِوْزان ومِوْعاد، لوجود حاجز بينها وبين حرف العلة وهو الميم، لكن تقلب الواو ياء للكسرة التي تجاورها.

ب- لو كانت الحركة قبل الحرف لبطل الإدغام في اللغة؛ لأن الحركـة حينئـذ تكون حاجزا بين الحرفين، فوجود الإدغام في اللغة دليل على بطلان مـن ادّعى أنّ الحركة قبل الحرف.

2- الحركة بعد الحرف.

ذكر ابن جني في كتابه الخصائص[26] أن القول بأنها بعد الحرف هـو مذهب سبيويه، وبعد رجوعي إلي الكتاب وجدت سيبويه ينصً على أنّ الـرأي الخليل، وإليك قوله: (وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضمة زوائـد، وهُـنّ يَلحقن الحرف ليُوصَل إلي التكلّم به والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه)[27].

3- الحركة مع الحرف.

ذكر ابن جني في كتابه سر الصناعة[28] أن أبا علي الفارسّي اسـتدل على أنّ الحركة تحدث مع الحرف، ووصفه بأنّه استدلال قوي، ثم أفـسده فـي الخصائص[28] بأمرين.

الأول: لو أمرنا الواحد المذكر بفعل من الطيّ وآخر من الوجـل مـن غير فاصل بينهما لقلنا: اطوِ اوْيَجَل والأصل فيه اطوِ اوُجَل (فقلبت الواو التـي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها[29] وبيان ذلك أنّ الواو الثانية في اطوِ آوُجَل لم تقلب ياء إلا لانكسار ما قبلها، ولو كانت الحركة مـع

الحرف لما جاز قلبها ياءً؛ لأنها تكون حينئذ مسبوقة بـواو وكـسرة وليـست الكسرة بأقرب إلى الواو الثانية من الأولى، فلما وجدنا أنّ الواو هذه تقلب يـاء دلّ على أنَّ الكسرة ليست مع الواو الأولى وإنما هي أقرب منها إلـي الثانيـة (وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحرّكة بها لا محالة[30]).

الثانية: ذكر ابن جني أنّ أبا علي الفارسيّ كان يقول: إنّه يُقَوّي قـول من قال: إن الحركة تحدث مع الحرف أنَّ النون الساكنة مخرجها مـن الأنـف والمتحركة مخرجها من الفم فلو كانت حركة الحرف بعده لوجب خروج النـون المتحركة من الأنف أيضا؛ لأنها قبل الحركة الساكنة وهذا كما يرى ابن جنـي استدلا ل ساقط لما ورد في اللغة من تأثير (الشيء فيما قبلة من قبـل وجـوده؛ لأنه قد علم أن سيرد فيما بعد وهو كثير فمنه أنّ النون الساكنة إذا جاءت قبـل الياء قلبت النون ميماً، وذلك نحو عَمْبَر، وشَمْباء في عَنْبَر وشَنْبَاء، فهذا مما لا يظنّ فيه أن النون وقعت قبل الباء، ولما علم وجود الباء بعد النون قلبت النـون ميما، فكذلك حركت النون التي تحولها إلي الـضم وأن كانـت بعـدها إلا أنّ مجيئها معلوم كما علم مجيء الباء في عنبر وشنباء[31]).

أما موقف زكريا الأنصاري من هذه الأقوال فقد ذهب فيه مذهب أبـي علي الفارسي رادّاً على قول ابن جني بأن الابتداء بالساكن متعسّر لا متعـذّر، وإنْ لم يصرح باسمه إذ قال: (قيل يجوز الابتداء بالـساكن لكـن يعـسر، لأنّ النطق بالحركة إنّما يحصل بعد النطق بالحرف وتوقف الشيء على ما يحـصل بعده محال وأجيب بمنع أنها بعده بل هي معه إلا لأمكن الابتداء به وانه محـال فلا يبتدأ إلاّ بمتحرك)[32].

أما المحدثون فقد ذهبوا مذهب سيبويه وابن جني أنّ الحركة تحدث بعد التلفظ بالحرف، إذ قال الدكتور عبد الصبور شاهين: (والدراسات الحديثة تقرر

استقلال كل من الحرف والحركة بحيث يمكن أداء أحد هما مستقلاً عن الآخر)[33].

بعد أن ذكرنا موقف القدامى والمحدثين من موضع الحركة من الحرف يمكن أن يُقال: إنَّ الذي يدلّ على أنّ الحركة بعد الحرف مجيء المثلين المتحركين من غير إدغام نحو الضَفَف والمشَش، من معاني الأولى (كثرة العيال)[34]، ومن معاني الثانية قول الزمخشري في أساس البلاغة" مشّ القِدْحَ والوتَر، مسحه ليُلَيِّنَهُ "فوجودها بعد الحرف هو الذي منع الإدغام، وبناء على هذا لا يجوز أن يقال: إنّ الذي منع الإدغام حركة الحرف الثاني وهي قبل الحرف، وهذا استدلال ساقط لما تقدم، ومنه أيضا قولهم وتِد من غير إدغام فإذا أسكنا التاء لأجل الإدغام قلنا: وَدَّ بعد قلب التاء دالا وإدغامها في الثانية فدل هذا على أن الفاصل بين التاء والدال في وتد كسرة التاء[35].

تخفيف الهمزتين المجتمعين:

قال ابن الحاجب في تخفيف الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة: (والهمزتان في كلمة؛ إن سكنت الثانية وجب قبلها كآد م وآيتٍ..... وليس آجَر منه؛ لأنه فاعل لا أفعل لثبوت يُؤاجِر، ومما قلت فيه:

دَلَّتْ ثلاثاً على أنّ يُؤجِرْ ... لا يَستقيمُ مُضارِعَ آجَرْ
فِعالةُ جاء والأفعال عَزَّ ... وصِحّةُ آجَرَ تمنع آجِرْ)[36]

وضع علماء اللغة أحكاما لتخفيف الهمزتين، تتمثل بوجوب قلب الهمزة الثانية الساكنة حرفا من جنس حركة ما قبلها؛ لأنَّ (اجتماع الهمزتين في غاية الثقل فقلبت الثانية حرفاً يناسب حركة الأولى لأنّ الثقل منها حصل)[37] ومثال ذلك كلمة "إيمان" أصلها "أِأْمَان" بهمزتين الأولى متحركة والثانية ساكنة فقلبت الهمزة الثانية مدّاً أي ياءً مناسبة لحركة ما قبلها وهي الكسرة ومثلها كلمة "آمن" أصلها "أَأْمَن" قلبت الثانية ألفا؛ لأنّ الألف هي التي تُجانس الفتحة، التي هي

حركة الهمزة الأولى[38]، وهذا لاخلاف فيه بين المصنف وشارحه زكريا الأنصاري، لكن الخلاف يكمن في الكلمة أخرجها ابن الحاجب من أمثلة تستقيم مع هذا الحكم هي كلمة آجَر فهي عنده فاعل لا أفْعَل مستدلاً على ذلك بأنّ مضارعه يُوآجِر لا يُؤْجِر أولاً، وأنّ مصدر فاعَل فِعالة، وقد جاء آجر إجارة ولو كان أفْعَل لم يجئ منه فِعالة .**ثانيا**: ولمّا ثبت أنّ يُؤاجِر مضارع آجَر فإنّ فاعَل لا بدَّ أنْ يكون مبنياً من أجَرَ الثلاثي لا آجَر الذي هو "أفْعَل "**ثالثا**، ممّا دفع زكريا الأنصاري إلى الرّد عليه؛ لأنه إنْ أراد بقوله عَزّ أنّه لم يوجد "افعال" فممنوع إذ في كتاب المحكم آجرتِ المرآة البغِيُّ نفسَها إيجارا وإن أراد به أنّه قليل فمُسَلَّم ولكن لا يحصل مطلوبة[39].

أمّا ما ذهب إليه ابن الحاجب من أنّ صحة آجَر فاعَل تمنع آجَر أفعل؛ لأنّ صحة ذلك لا تمنع مجيء آجَر على وزن أفعل لجواز ثبوتها ويكون مضارع الأوّل يُؤاجِر ومضارع الثاني يُؤْجِر، وأنّ النزاع ليس في مثل قولهم آجَره الله يُؤجِره إيجاراً بمعنى أجره يَأْجِره أجراً أي إعطاه ثواباً، لأنّه لا نزاع في أنّه أفْعَل لا فاعَل، ولا آجَرْتُ المملوك والأجير أجره بمعنى أجرته أي أعطيته أجره، وإنَّما النزاع في مثل قولهم: آجرت الدار والدابة بمعنى أكريتها على أنّه بهذا المعنى مشترك بين فاعَل وأفْعَل لمجيء لغتين فيه وجاء له مصدران فالمؤاجرة مصدر فاعل والإيجار مصدر أَفْعَل.

وبعد الذي أوردناه يمكن أن يقال: الحق هو ما ذهب إليه الشارح من أنّ آجَر بمعنى أكرى مشترك بينهما إذ جاء فيه أنّه فاعَل مضارعه يُؤاجِر وأنّه أفْعَل ومضارعه يُؤْجِر وجاء له مصدران

فالإجارة مصدر فاعَل والإيجار مصدر أفْعَلَ.

الوقوف على المقصور:

قال ابن الحاجب (ويوقف على الألف في باب عصا ورح باتفاق)[40].

نقول: المقصور قسمان: مجّرد من التنوين أولا، فإن كان مجرداً مـن التنوين فالوقوف عليه بالألف مطلقا وهذه الألف هـي الأصـلية ولا يمكـن أنْ تكون من التنوين لخلوّه من التنوين نحو: رأيت الفتى، وجاء الفتـى، ومـررت بالفتى[41]، أما إذا كان المقصور منوّناً فالوقف عليه باتفاق كما قال ابن الحاجب ولكن الاختلاف في أصل هذه الألف، فكانت حصيلة هـذا الاخـتلاف مـذاهب ثلاثة: المذهب الأول ذهب فيه عدد من العلماء إلي أنّ الألف في حالتي الرفـع والخفض هي الألف الأصلية وفي النصب هي الألف المُبدَلـة مـن التنـوين، والألف الأصلية محذوفة وهو مذهب سيبويه والجمهور وينطلق هذا المذهب من حمل المعتل على الصحيح، فقد تقرر أنهم يُبدلون التنوين الفاً في الصحيح فـي حالة النصب نحو ضربت (زيداً) ويحذفونه في حالتي الرفع والجر نحو: جـاء زيدْ، ومررت بزيدْ[42]، والمذهب الثاني اخْتُلِفَ في نسبته، فقـسم ينـسبه إلـي سيبويه[43] وقسم أخر ينسبه إلي أبي عمرو بن العلاء والكسائي[44] وثالث ينسبه إلي المبرّد[45]، وزكريا الأنصاري ممن ينسبه إلي المبـرّد، ويـتلخص هـذا المذهب بأنّ الألف في نحو جاء فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى هـي الألـف الأصلية في الأحوال الثلاث مستدلّين على ذلك بأمور ثلاثة هي:

1- وقوعها رويّاً في الشعر في حالة النصب كقول الشماخ[46]:

وُربَّ ضيْفٍ طرقَ الحـيّ سُـرَى   صادف زاداً وحَدِيثاً ما اشْتَهى

(فألف سُرَى هنا رويّ ولا خلاف بين أهل القـوافي فـي أنّ الألـف المُبدَلة من التنوين لا تكون رويّاً)[47]

2- تمال في حالة النصب كقوله تعالى: (واتَّخِذوا مِنْ مِقام إبراهِيمَ مُـصلًّى)[48] وإمالة ألف التنوين قليلة[49].

3- الكتاب يكتبون هذه الألف بالياء في الأحوال الثلاث، وألف التنـوين تكتـب ألفاً، والمذهب الثالث للمازني، ويتلخص هذا المذهب بأنّ الألف في نحو –

جاء فتى، ورأيت فتى- ومررت بفتى، هي ألف التنوين الأحوال الثلاث قياسا على الصحيح في حالة النصب، فهو يرى أن الألف المُبدَلة من التنوين في حالة النصب نحو "قرأتُ كثيرا" في "قرأتُ كثيراً" إنّما أبدِلَت لا نفتاح ما قبل التنوين، وهذه العلّة موجودة في المقصور في الأحوال الثلاث نحو هذا فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى فعلى هذا وجب قلب التنوين ألفا في الأحول الثلاث.

أمّا موقف زكريا الأنصاري من هذه المذاهب الثلاث فقد ذهب فيها مذهب سيبويه وإنْ لم يُصرّح بذلك رادّاً على مذهب المبرد والمازني، ويمكن بسط قوله على النحو الآتي: إن ألف عصا ورحى في حالة النصب بدل من التنوين وفي حالتي الرفع والجر هي الألف الأصلية، فإنه لما وقف عليها وزال التنوين الموجب لحذف الألف عاد الألف والألف في الكلمتين أصلية في الأحوال الثلاث؛ لأنه أُميِل نحو رَحَى ومُسَمَّى ومُعَلَّى في الوقف في الأحوال الثلاث ولو كانت الألف ألف التنوين لم تُمَل، ولأنّه كُتَبِ نحو مُسَمّى في الأحوال الثلاث بالياء ولو كانت الألف ألف التنوين لوجب كتابتها بالألف؛ لأنَّ الكتابة وألا مالة إنّما تكونان على رأي مَنْ مذهبه مذهب المبرد فلا ينهض دليلا على غيرهم وذهب المازني إلى أن ألفه ألف تنوين لأنّه إنّما أبدل التنوين في النصب ألفا لوقوعه بعد الفتحة هو في نحو مُسَمَّى في جميع الأحوال بعد فتحة فوجب قلبه ألفا، وفيه نظر لأنهم يراعون المقدر لا لعارض في الأكثر ولذلك تُضَمّ الهمزةُ من اُغْزِي وتُكَسر من إرْمُوا[50].

الوقوف على تأ التأنيث الاسمية:

لا خلافَ بين النّحاة في أنَّ تاء التأنيث الفعلية في الوقوف "تاء" وفي أنّ أصلها "تاء" أيضاً، وأمّا الاسمية فاختلف العلماء في أصلها، فذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة إلي أنّها اصل كما في الفعل لكنها تقلب في

الوقوف هاءً ليكون فرقاً بينهما وبين تاء التأنيث الفعلية كـ"ضربت" والحرفية كـ"لات" والأصلية كـ"وقت"[51] وإنما قلبت هاءً؛ لأنّ (في الهاء همساً وليناً أكثر مما في التّاء)[52]) وأنَّ الإبدال الذي حصل بين التاء والهاء عند الوقف مطّرد عبّر عنه ابن جني بقوله (وإنّما أبدلت هاءً لانفتاح ما قبلها، وإنَّها من الحروف المهموسة والهاء مهموسة وقريبة من الألف، ولم تبدل ألفا لانفتاح ما قبلها لئلا يلتبس بالألف المقصورة في حُبْلَى وبُشْرَى والهاء قريبة من الألف فأبدلت هاءً)[53] ووضح الدكتور حسام النعيمي مراد ابن جني إذ قال: (إن التاء لما سكنت في الوقف ضعّفت لان الحرف يضعف بإسكانه[54] وكان الوجه أن يقلب ألف لانفتاح ما قبله مجانسة للفتحة فلم يفعلوا لئلا يلتبس بالألف المقصورة ...فتحولوا إلى حرف قريب من الألف وهو الهاء وهذا الإبدال مطّرد إلا أنّ هناك نوعاً آخر من بدال التاء هاء ليس مطردا ... فقد ذكر عن قطرب أنّ طيئا يقولون كيف البنون والبناه وكيف الأخوة ولأخواه ...وبعض العرب وقف علي اللات بالهاء)[55] وهذا الإبدال يمثل لغة أهل اليمن وقد رسمت كثير من المفردات المختومة بتاء لتأنيت في المصحف الشريف بالتاء المفتوحة[56].

أما المذهب الثاني فهو مذهب ثعلب وملخصه أن الهاء في تأنيت الاسم هي الأصل (فأُبدل تاءَ في الوصل لأنّها أحمل للحركات لشدّتها)[57] لذلك لمّا جيء إلي الوقف (رجعت إلي أصلها وهو الهاء)[58]، ونعود إلى قول ابن الحاجب (...وتشبيه تاء هيهات به قليل)[59] أي بتاء لتأنيت الاسمية في نحو رحمة ليُوقَف عليه بالهاء قليل، فـ(هيهات) فيها ثلاث لغات فتح التاء وضمّها وكسرها، فمن فتح جعلها مفردة وأصلها هَيْهَيَة على وزن فَعْلَلَة ثم قلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها والتاء للتأنيث، فالوقوف عليها بالهاء، ومَنْ كسرها جعلها جمعاً وأصله "هيهيات" على وزن "فَعْلَلات" حُذفت ياؤه التي هي اللام على غير قياس، أو قُلبت ألفاً ثم حذفت الألف لا لتقاء الساكنين،

فصارت هيهات على وزن فَعْلات، فالوقف عليها بالتاء والمضمومة التاء تحتمل الإفراد والجمع[60]، وأمّا ابن الحاجب فذهب إلي أنّ "هيهات" اسم الفعل فلا يتحقق فيه إفراد وجمع وإنما ذلك لشبهها بتاء التأنيث، وإليك قوله: (إنّه أمر تقديري إذ هيهات اسم للفعل فلا يتحقّق فيه إفراد وجمع وقد يقف بالتاء من يصله بالفتح ويقف بالهاء من يصله بالكسر وإنّما ذلك تشبيها بتاء التأنيث لفظا دون إفراد وجمع)، مما دفع زكريا الأنصاري إلى الاعتراض عليه بأنّه وإن كان اسم فعل لكن أصله مصدر والمصدر يجوز جمعه ؛ لأنّه وإنْ كان اسم الفعل لكن في أصله مصدر يجوز جمع المصدر باعتبار أنواعه و مراتة وذلك لأن أسم الفعل أما منقول عن المصدر والنقل فيه صريح بأن يستعمل مصدرا أيضا نحو رويد زايداً والنقل فيه غير صريح لعدم استعماله مصدرا نحو هيهات فانه وأن لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن قوقات مصدر قوقى أو عن المصدر الذي كان في الأصل صوتاً نحو صه أو منقول عن الظرف نحو أمامك أو عن الجار والمجرور نحو عليك زيداً فلا يكون اسم فعل غير منقول حتى يقال:- إنَّ هيهات من هذا القسم [61].

وذهب د. إبراهيم أنيس إلى أنَّ ذلك ليس من الإبدال في شيء وإنما هو حذف أخر الكلمة في الوقف إذ يتوهم السامع أنَّ الكلمة تنتهي بالهاء إذ قال (وليست هذه الظاهرة في الحقيقة قلب صوت إلى آخر، بل هي حذف الآخر من الكلمة، وما ظنه القدماء هاء متطرفة هو في الواقع امتداد في التنفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل، أو كما يسمّى عند القدماء ألف المدّ، وهي نفس الظاهرة التي شاعت في الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يُسمّى بالتاء المربوطة، فليس يُوقف عليها بالهاء كما ظنّ النحاة، بل يُحذَف آخرها، ويمتدّ التنفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة) فيُخيَّل للسامع أنّها تنتهي بالهاء[62].

وردّ عليه الدكتور حسام النعيمي بأنّ ما قاله فيه نظر من وجوه، وملخَّصه لا يختلط صوت اللين الطويل بالهاء على السمع إلا إذا اختُلست الألف وتحولت إلي فتحة نحو المكرما فحينئذ نتخّيل أنَّها المكرمه بالهاء إلاّ أنّ المتكلم لم يُظهرْها وعندي أنّهم حين قرروّا سماع الهاء في البناه والمكرماه كانوا كحالنا حين نقرّر سماع هاء الضمير في قولنا عصاه في الوقف فهل يجوز أن ندّعي أنّها ليست هاء وإنّما هو صوت مدّ الألف وفي لهجتنا العامية نحذف التاء في الوقف ونحوّلها فتحةً إلا أنّه لا يمكن أنْ نقول إنَّها خالصةُ، وإنّما نشمّ شيئاً من الهاء فنقول مثلا المدرسّ في المدرسة، والنعجَ في النعجة)[63]...الخ، وأرى صواب ما ذهب إلية الدكتور حسام النعيمي بصحة ما استدل به.

أبنية الاسم الثلاثي:

قال ابن الحاجب (وللاسم الثلاثي المجرد عشرة أبنية، والقسمة تقتضي اثني عشر، سقط فُعِل وفِعُل استثقالا وجُعِل الدئل[64] منقولاً والحِبُك[65] إن ثبت فعلى تداخل اللغتين)[66].

تقتضي القسمة العقلية أن يكون للثلاثي المجرد اثنا عشر بناء؛ لأن للفاء ثلاث أحوال، ضمّ وفتح وكسر، ولا يمكن سكونها لتعذّر الابتداء بالساكن، وللعين أربعة أحوال ثلاث حركات مع السكون، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر، وتلك الأبنية هي:

فَعْلٌ، وفَعَلُ، وفَعِلُ، وفَعُلُ، وفِعْلُ، وفِعَلُ، وفِعِلُ، وفِعُلُ، وفُعْلُ، وفُعَلُ، وفُعِلُ، وفُعُلُ، إلاّ أنّه لم يُتَفق فيه إلاّ على عشرة أبنية وهي: فَلْسٌ، فَرَسٌ، كَتِفٌ، عَضُد، حِبْر، عنب، إبِل، صُرُد[67]، عُنُقٌ، قُفْلُ[68].

واتّفق العلماء على إهمال بناء ين أولهما "فِعُل" استثقالاً"، لصعوبة الانتقال من الخفيف إلي الثقيل، فإنْ قيل يجوز الانتقال من الخفيف إلي الثقيل

نحو "يضربُ"، نقول :إن ضمّة الباء ليست بلازمة لأنّها تتغيّر عند نصب الفعل وجزمه، أما بناء "فِعُل" فإنَّه بناء لا زم ولذلك أهمل[69].

أمّا البناء الآخر وهو "فُعِل" ففي عدّه من أبنية الثلاثي المجرّد خلاف على الرّغم من ثبوته في كلام العرب نحو "دُئِل"، و للعلماء في نحوه ثلاثة مذاهب، فمنهم مَنْ منع أن يكون "فُعِلاً" في الأسماء كسبيويه، إذ قال (واعلم أنّه ليس في الأسماء والصفات "فُعِلٌ" ولا يكون إلا في الفعل)[70].

والمازني لم يُشر بأيّة إشارة إلي نحو "دُئِل"[71] والمبرّد الذي كان يقول (...ولا يكون في الأسماء على فُعِل...)[72].

أمّا أبو علي الفارسي فقد أغفله[73].

وأما ابن الحاجب فقد ذهب مذهباً آخر، ودعواه أن "دُئِل" ليس ببناء أصلي في الأسماء، بل هو منقول من الفعل إلي الاسم، أمّا الحِبُك فمن التداخل، وذلك أنّ فيه لغتين هما الحُبُك بضمَ الحاء والباء، والحِبِك بكسرهما، فأراد المتكلم أن يقول الحِبِك بكسرتين ثُمّ بعد كسر الحاء ذهل عنه وذهب إلي اللغة الأخرى، وهي الحُبُك بضمّتين، فلم يرجع إلي ضمّ الحاء، بل خلاّهما مكسورة، فتداخلت اللغتان لغة كسرهما ولغة ضمّهما في حرفي الكلمة الحاء والباء[74] هذا مراد ابن الحاجب متابعا فيه ابن جني[75]، ممّا دفع زكريا الأنصاري إلى الاعتراض عليه؛ لأنّه بالضمّتين جمع الحِباك وبالكسرتين إن ثبت مفرد والتداخل إنّما يتحقق إذا اتّحد معناهما.

وعندي إذا ثبت تركيب الحِبُك من تداخل الجمع الذي هو الحُبُك ومن مفرده الذي هو الحِبِك يُمكن أن نَعُدّه من قبيل الشذوذ.

إبدال الواو:

تُبدل الواو من ثلاثة أحرف هي الألف والياء والهمزة، فمن الأولى نحو ضواربِ جمع ضارب فعند تصغيره نقول ضُوَيْرِب، وإنَّما أُبدلَت الألف واوا المجانسة الضمة التي قبلها، وكذلك عَصًا في النسب نقول عَصَوِيّ.

أمّا إبدالها من الياء فنحو مُوْقِن و طُوْبَي أصلهما ميقن وُطيبى، فأبد لت فيها الياء واوا وجوبا لسكونها وانضمام ما قبلها[76]، وقد يكون الإبدال ضعيفا، قال ابن الحاجب (...ضعيف في هذا أمر مَمْضُوّ عليه...وجباوة)[77]، إذا أصل مَمْضُوّ مَمْضُويُ قلبت الياء واوا وأدغمت مع أختها، وكذلك جبارة أصلها جباية قلبت ياؤها واوا وهذا ضعيف مما دفع زكريا الأنصاري إلى الأعراض عليه، مستندا إلي ما في الصحاح لأنّه يقال مضيت على الأمر مضياً ومَضْوتٌ على الأمر مَضُوّاً مُضُوّاً[78]، وكذلك كون الواو في جباوة وجباية لغتان في الصحاح إذ يقال جببت الماء في الحوض وجَبَوتُه أي جَمعتُه ورُدّ بأنّه لا يلزم من استعمالهما كونهما أصلين لجواز معرفة الإبدال فيهما بقلة الاستعمال[79]، أما إبدالها من الهمزة فهذا لإخلاف فيه نحو جُؤَتَةٍ وجُونة[80].

باب قيل وبيع:

قال ابن الحاجب (...وفي قِيْل وبيْع ثلاث لغات الياء، والإشمام والواو)[81].

يريد ابن الحاجب بهذا الباب كل فعل ماض ثلاثي مجهول معتل العين فيه ثلاث لغات، وقياس ذلك أن يأتي مضموم الفاء مكسور العين نحو بُيِع، فأسكنوا الياء لا ستكراه الكسر عليها بعد الضمة، فحصلت ياء ساكنة قبلها ضمة، فكسرت الفاء لمجانسة الياء، فقيل بِيْع، وهذه أفصح اللغات، ثم حُمِل عليه "قِيْل" لأنهما من باب واحد، أي أصله "قُوِل"، فأسكنوا الواو لاستكراه الكسرة عليها بعد ضمة فحصلت واو ساكنة فبلها ضمة، فكسرت الفاء، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها [82]، قال زكريا الأنصاري: (وبهذا يقوى

قول سيبويه على قول الاخفش حيث غيرت الحركة دون الحرف)[83] مما دفع زكريا الأنصاري إلي الاعتراض على من أدعى أسكان الياء وكسر ما قبلها يقوى قول سيبويه على قول الاخفش لاحتمال أنَّ الكسرة هي الكسرة المنقولة من الواو والياء)[84] وعندي أنّ ما ادعوه نظر، ويمكن ترتيب النظر على النحو الآتي:

1) لا يجوز حمل "قِيْل" على "بِيْع" لأنه الأول من باب والثاني من باب أخر.
2) لأنّ تغيير الحركة دون الحرف يتم إذا كان الفعل المبني للمجهول من "باع" وأما إذا كان الفعل المبني للمجهول من "قال" فيتم بتغيير الحرف والحركة وإليك توضيح ذلك.

باع أصله بَيَع وعند بناء المجهول نقول بُيِع، فأما أن نسلب حركة الياء ونبدل ضمة أياء كسرة المجانسة الياء، وأما أن ننقل كسرة الياء إلى الباء بعد سلب حركة الباء فنقول بِيْع، هذا ما يخص باب بيْع.

أما باب قيل فنقول قال أصلة قَوَل، وعند بنائه للمجهول نقول: قُوِل على القياس، ننقل كسرة الواو إلي القاف بعد سلب حركة القاف ويصبح الفعل "قِوْل" الواو ساكنة، ما قبلها مكسور تقلب ياء[85].

واللغة الثانية: الإشمام وحدّه (بأن يشم الفاء الضم تنبيها على أن الأصل فيها الضم)[86]، أي ننطق الفاء بين الضمة والكسر ة، ولا يظهر الإشمام إلا في اللفظ نحو "قُيْل".

واللغة الثالثة: إخلاص الضمّ نحو قُوْل و بُوْع، لأنَّ أصل قُول قُوِل، فأسكنوا الواو لا ستكراه الكسرة عليها بعد الضّمة، تم حُمِل بُوْع عليه أي أصلة "بُيِع" أسكنت الياء كما في "قُوْل" تم قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها، ومنه قول رؤبة[87]:

لَيْتَ وهَلْ ينفُع شيئاً ليت لَيْتَ شبابا بُوْعَ فاشتريتُ

قيل(وهذا يقوي قول الاخفش)[88] ثم اعترض نقره كار[89] على من ادّعى تسكين الواو وحمل يُوْع علية يقوي قول الأخفش على سيبويه إذ قال: (وفيه نظر لاحتمال أن الكسرة هي الكسرة المنقولة من الواو)[90].

وعندي فيما ادعوه من حمل "يُوْعَ" على "قول"، فيه نظر ؛لأن تغيير الحركة دون الحرف يتم إذا كان الفعل المبنى للمجهول من "قال"، أما إذا كان الفعل المبني للمجهول من "باع"على هذه اللغة فيتم بتغيير الحرف والحركة، وإليك توضيح ذلك.

"قال" أصله قَوَل، وعند بنائه للمجهول نقول: قُوِل، ثم نسلب كسرة الواو على هذه اللغة فنقول: قول، أما يُوْع فنقول: أصله بَيَع، وعند بنائه للمجهول نقول بُيِع، ثم نسلب كسرة الياء فنقلب الياء واواً لسكونها وضم ما قبلها[91].

خاتمة البحث:

تتضمن هذه الخاتمة عرض ما توصلنا إليه من نتائج يمكن ترتيبها علي النحو الآتي:

1) يعد شرح زكريا الأنصاري من الشروح المتوسطة، فهو يتراوح بين الطول والقصر، فان صاحبه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد المهمة، ولم يقصد إلى الإطناب، فيجمع من هنا ومن هناك، ويبين جميع مذاهب العلماء، ووجوه استدلالهم، ولم يتعسف في نقد المصنف بحق، وبغير حق، كما لم ينحز له بحيث يتقبل كل ما يجيء به، وافق الصواب، أم لم يوافقه.
2) اتخذ زكريا الأنصاري في شرحه ألوانا من الردود عبر عنها بعبارات، وألفاظ شغلت الحيز الكبير من الشرح، وردوده لم تكن مقتصرة علي المسائل الصرفية التي رد فيها على العلماء الذين سبقوه كالمبرد، والمازني، والزمخشري، بل تعدتها إلى تناول قصور عبارة ابن الحاجب

وركتها، لذلك لجأ الشارح إلى استكمال نقص الشافية، وسد ثغراتها مستدركا على ما فات ابن الحاجب، أو غفل عنه.

3) تعد المتون نشاطا عقليا ولغويا نافعا من تراثنا اللغوي الجدير بالكشف والدراسة، وان المقدمات النحوية والصرفية –على الرغم من وجازتها وإغلاق بعض عباراتها يمكن أن تعد حافزا على الشرح والتعليق.

هوامش البحث:

1) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، 40517

2) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1939 م، 360/6

3) ينظر: شذرات الذهب 405/7 مصدر سابق

4) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ؛ السخاوى، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، **130/2**

5) ينظر، معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، مكتبة المثنى، بيروت، 1957 م / 4/ 182

6) ينظر: الضوء اللامع، 131/3 مصدر سابق

7) ينظر: الأعلام: خير الدين الزر كلي، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1969، 46/3

8) ينظر لسان العرب: ابن منظور، دار صادر، بيروت، 1956م، مادة (ردد).

9) المدخل إلي علم النحو والصرف: عبد العزيز عتيق، ط(2)، دار النهضة العربية بيروت، 1974م، ص80.

10) ينظر، الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط(1)، بولاق، مصر، 1317هـ، 248/2.

11) ينظر: شرح الشافية: نقره كار، القسم الثاني من مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، ص 44 –45

12) المناهج الكافية في شرح الشافية،: زكريا الأنصاري، القسم الثاني من مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، ص44-45.
13) هو محمد بن الحسين الاسترابادي (تـ688هـ).
14) هو فخر الدين أبوا لمكارم أحمد بن الحسن بن يوسف (ت 746هـ) ينظر 1 الضوء اللامع، مصدر سابق.
15) شرح الرضي، مصدر سابق 170/1.
16) المصدر السابق والصفحة نفسها.
17) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط (2)، دار العلم للملاين، بيروت، 1979 مادة (وضع).
18) ينضر شرح الشافية: الجار بردي، القسم الأول من مجموعة الشافية عالم الكتب، بيروت، ص66-67.
19) ينظر المناهج لكافية ص45، مصدر سابق.
20) ينظر: شرح الجار بردي، مصدر سابق.
21) شرح الشافية، نقرة كار، مصدر سابق، ص21/20.
22) المفصل في علم العربية: الزمخشري، تحقيق محمد بدر الدين النعساني مطبعة، حجازي، القاهرة، 171/2.
23) ينظر الناهج الكافية، ص21 مصدر سابق.
24) ينظر الكتاب، ص239/2 مصدر سابق.
25) سر صناعة الإعراب: ابن جني، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط (1)، دار القلم، دمشق، 1985م، 31/1.
26) ينظر المصدر السابق 31/1-33، والخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط (4)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، 327/323/26.
27) ينظر :323/2.
28) الكتاب 315/2، مصدر سابق.
29) ينظر: 32/1-33، مصدر سابق.
30) ينظر: 324/2-326 مصدر سابق.
31) الخصائص :329/2 مصر سابق.

32) المصدر السابق 325/2.
33) ينظر المصدر والصفحة نفسها.
34) ينظر: المناهج الكافية، ص117، مصر سابق.
35) المنهج الصوتي للبنية العربية، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، 1980م ص(35).
36) أساس البلاغة: الزمخشري، ط(3)، مطابع الهيأة ألمصرية العامة للكتاب ، 1985م مادة (صفف)
37) ينظر الخصائص: 324/2، مصدر سابق.
38) شرح نقره كار ص180–181 مصدر سابق.
39) الصدر السابق، والصفحة نفسها.
40) ينظر، التكملة: أبو علي الفارسي، نحيقيق ودارسة الدكتور كاظم بحر المرجان، طبع بمطابع دار الكتب، جامعة الموصل، 1981م، ص219.
41) ينظر: المناهج الكافية ص181 مصدر سابق.
42) ينظر: المصدر السابق، ص123.
43) ينظر: التكملة ص199، مصدر سابق.
44) ينظر: الكتاب، 290/2 مصدر سابق.
45) ينظر شرح المفصل 9/ 67، مصدر سابق.
46) ينظر شرح الرضي 282/2، مصدر سابق.
47) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق موسى بناي ألعليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1983 309/2–311.
48) ينظر ديوانه، تحقيق وشرح صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 1968م ص466.
49) شرح المفصل، 9/ 76 مصدر سابق.
50) البقرة /125، وهي قراءة الكيسائي، والأعمش، والأعرج، ينظر: اتحاف فضلاء البشر، شهاب الدين الدمياطي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ص193.
51) ينظر شرح الرضي 2/ 283–284 مصدر سابق.
52) ينظر شرح نقرة كار ص23–2 مصدر سابق.

53) ينظر الكتاب 2/ 295مصدر سابق.
54) شرح الرضي 288/2 مصدر سابق.
55) المنصف شرح تصريف المازني: ابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمـين، ط(1)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة، 1954م 161/1
56) المصر السابق 221/1.
57) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: الدكتور حسام سعيد النعيمـي، منـشورات وزارة الثقافة والأعلام دار الرشيد، 1980م ص156.
58) ينظر: المقنع في معرفة رسوم مصاحف أهل الأمصار: الداني تحقيـق محمـد أحمـد دهان، مطبعة الترقي، دمشق، 1940م.
59) شرح الجار بردى 174 مصدر سابق.
60) شرح الرضي 288/2 مصدر سابق.
61) شرح نقره كار ص125 مصدر سابق.
62) ينظر شرح المفصل 81/9، مصدر سابق.
63) شرح نقرة كار ص125 مصدر سابق.
64) في اللهجات العربية: الدكتور إبراهيم أنيس، ط(4) مكتبة الانجلو المصرية، القـاهرة، 1972، ص136.
65) ينظر الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ص157 – 158 مصدر سابق.
66) الدنل: دويبة كالثعلب، وقيل شبيه بابن آوى، ينظر لسان العرب مادة (دأل).
67) الحبك تكسر كل شي، كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح، ينظر: لسان العرب (حبك)
68) شرح نقرة كار ص15/14 مصدر سابق.
69) الصرد: طائر اكبر من العصفور كبير الرأس والمنقار يصيد الحشرات، ينظـر لـسان العرب: مادة (صرد) مصدر سابق.
70) المناهج الكافية ص15، مصدر سابق.
71) ينظر: المنصف 1/ 20 مصدر سابق.
72) الكتاب 315/2، مصدر سابق.
73) ينظر المنصف 17/1 مصدر سابق.
74) المقتضب: المبرد، تحقيق محمد عبدا لخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 55/1.

75) ينظر التكملة 399 مصدر سابق.
76) ينظر: شرح الجار بردي ص30 مصدر سابق.
77) ينظر: شرح الرضي 39/1 مصدر سابق.
78) ينظر: شرح المفصل 10/ 29-32، مصدر سابق.
79) شرح نقرة كار ص224 مصدر سابق.
80) ينظر الصحاح مادة (مضى) مصدر سابق.
81) ينظر المصدر السابق مادة (جبا).
82) الجؤنة: سلة مستديرة مغشاة جلد يجعل فيها الطبيب والتباب، تكون مع العطارين، ينظر: لسان العرب مادة (جون).
83) شرح الجار بردي ص298 مصدر سابق.
84) ينظر: الكتاب 360/2 مصدر سابق.
85) المناهج الكافية ص209 مصدر سابق.
86) شرح نقرة كار ص209 مصدر سابق.
87) ينظر: شرح الجار بردي ص299 مصدر سابق.
88) شرح نقره كار ص209 مصدر سابق.
89) ينظر: مجموعة أشعار العرب: عني بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، مطبعة ليسبغ، 1903م ص121.
90) شرح نقره كار ص210 مصدر سابق.
91) هو سيد عبد الله، جمال الدين بن محمد الحسيني(تـ) 776هـ ينظر: الضوء اللامع 58/6، مصدر سابق
92) شرح نقره كار ص210 مصدر سابق.
93) شرح الجار بردي ص299 مصر سابق.